TRENDS GLOBAL
مكتب الأردن الافتراضي

مجلة رؤى ليفانتين
LEVANTINE INSIGHTS

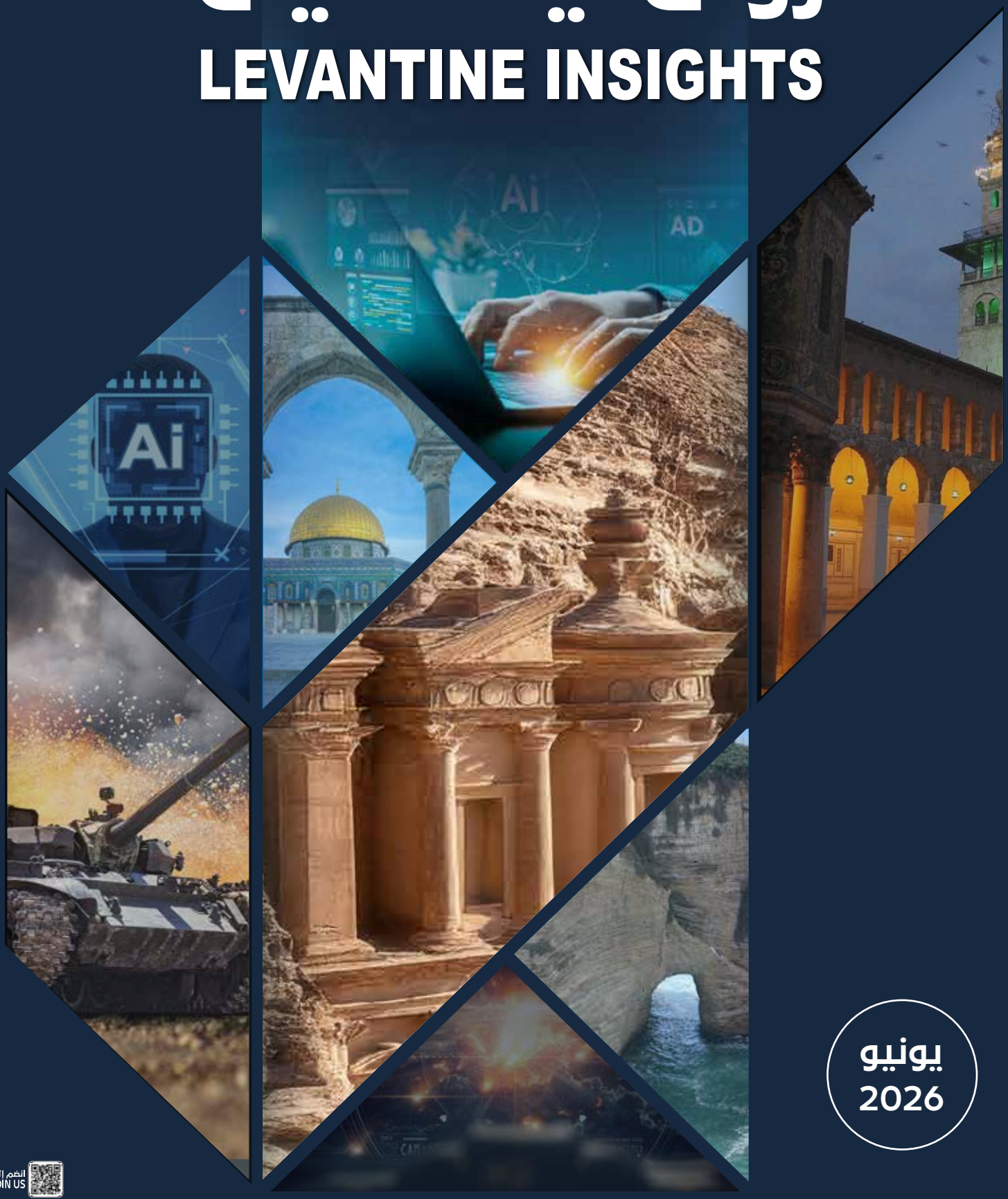

يونيو
2026

انضم إلينا
JOIN US

المقدمة:

في مرحلة إقليمية تتسارع فيها التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، تعيد بلاد الشام تشكيل موقعها ودورها ضمن مشهد إقليمي ودولي شديد السيولة والتعقيد. وبين تغيرات موازين القوة، وتحولات المجتمعات، وصعود الفضاء الرقمي والذكاء الاصطناعي، لم تعد قراءة المنطقة ممكنة بالأدوات التقليدية أو السرديات الثابتة، بل باتت تتطلب مقاربات أكثر عمقًا وقدرة على الربط بين المتغيرات المختلفة وفهم تفاعلاتها المتشابكة.

من هذا السياق، تنطلق مجلة رؤى ليفانتين كمجلة تحليلية شهرية تصدر مطلع كل شهر، وتعنى برصد وتحليل التحولات في دول بلاد الشام: الأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، ضمن امتداداتها الإقليمية والدولية. وتعتمد المجلة في منهجية عملها على القراءة التحليلية للتقارير والدراسات الدولية والإقليمية، إلى جانب متابعة المؤشرات والتحولات الجارية في مجالات السياسة والأمن، والمجتمع، والاقتصاد، والتكنولوجيا.

ويأتي هذا العدد الأول كمحاولة لبناء قراءة متكاملة للمشهد الشامي، عبر تتبع مسارات التحول في بنية الصراع والأمن الإقليمي، وإعادة تشكل المجتمع والهوية في سياقات ما بعد الأزمات، إضافة إلى التحولات الاقتصادية وأسواق العمل، وصولًا إلى الأبعاد الرقمية وصعود الذكاء الاصطناعي بوصفه عاملًا مؤثرًا في إعادة تعريف مفاهيم القوة والدولة والنفوذ.

لا تهدف المجلة إلى تقديم استنتاجات نهائية أو رؤى مغلقة، بقدر ما تسعى إلى الإسهام في بناء فهم أكثر توازنًا وواقعية للمنطقة، من خلال تقديم محتوى يجمع بين البعد البحثي والتحليلي والاستعراضي، بلغة مهنية واضحة تستند إلى الأدلة وتراعي تعددية الزوايا. كما تطمح إلى أن تكون منصة معرفية موثوقًا بها تسهم في إثراء النقاش العام، وتوفير قراءات تساعد الباحثين والمهتمين وصناع القرار على فهم التحديات والفرص التي تشهدها المنطقة في مرحلة تتداخل فيها إعادة التوازن مع إعادة التشكل.

أولاً: السياسة والأمن

الأمن الإقليمي بعد الحروب: هل تدخل بلاد الشام مرحلة "اللا حرب"؟

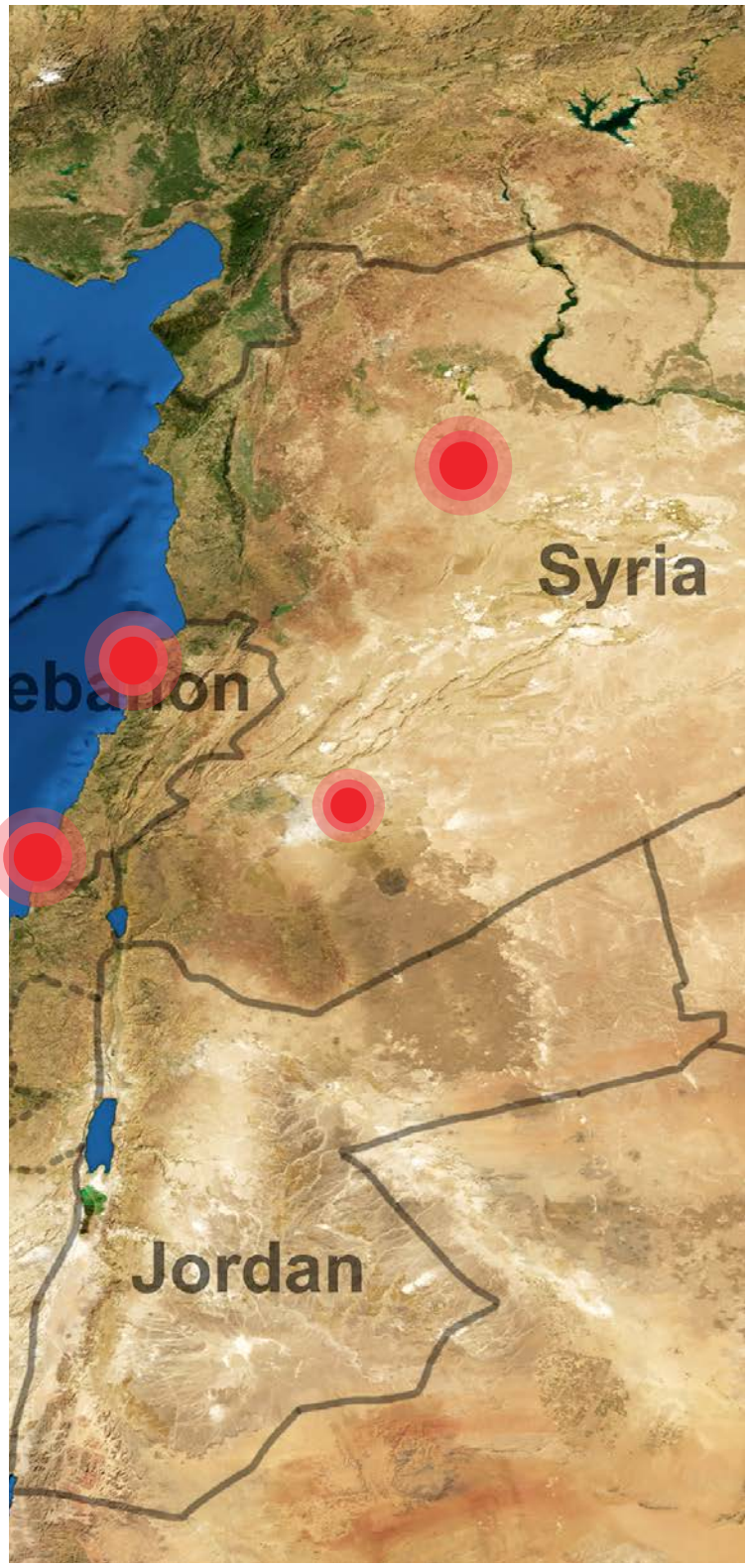

لم تعد الحروب في بلاد الشام تُدار بالطريقة التقليدية التي عرفتها المنطقة خلال العقد الماضي. فالمشهد الذي بدأ مع الانتفاضات العربية عام 2011، وتحول لاحقًا إلى صراعات مفتوحة وحروب أهلية وتدخلات إقليمية ودولية، يبدو اليوم وكأنه يدخل مرحلة مختلفة؛ مرحلة تتراجع فيها احتمالات الحروب الشاملة، دون أن تختفي أسباب الصراع نفسها.

هذا التحول لا يعني أن المنطقة تتجه نحو سلام مستقر، بل نحو حالة أكثر تعقيدًا يمكن وصفها بـ "اللا حرب واللا سلام". وهي حالة تتوقف فيها الحروب الكبرى دون الوصول إلى تسويات سياسية حقيقية، فتُدار الأزمات بدل حلّها، وتُحتوى الصراعات بدل إنهائها.

في السنوات الماضية، كانت سوريا تمثل مركز الاشتباك الإقليمي الأبرز، فيما عاش لبنان انهيارًا اقتصاديًا ومؤسساتيًا غير مسبوق، واستمرت فلسطين كأكثر بؤر التوتر قابلية للانفجار. أما الأردن، فوجد نفسه محاطًا ببيئة إقليمية مضطربة فَرضت عليه أعباء أمنية واقتصادية متزايدة. ومع ذلك، ورغم هذا المشهد المتشابك، بدأت المنطقة اليوم تشهد تراجعًا نسبيًا في منطق المواجهة العسكرية المباشرة.

هذا التراجع لا يعود إلى اختفاء التوترات، بل إلى تغيّر حسابات القوى الفاعلة، فبعد سنوات طويلة من الاستنزاف، باتت القوى الإقليمية والدولية أكثر إدراكًا بأن الحروب المفتوحة لم تعد قادرة على إنتاج انتصارات حاسمة أو استقرار دائم. ووفقًا لتحليلات صادرة عن Carnegie Middle East Center، فإن الشرق الأوسط يشهد انتقالًا تدريجيًا من "سياسة الحسم" إلى "سياسة إدارة الصراع"، حيث أصبحت الأولوية منع الانهيار الكامل بدل فرض تسويات نهائية.

وقد بدا هذا التحول واضحًا خلال الحرب في غزة، التي أعادت التوتر إلى قلب المشهد الإقليمي، لكنها أظهرت في الوقت نفسه حدود التصعيد الممكن. فعلى الرغم من اتساع دائرة الاشتباك بين إسرائيل والقوى المسلحة المرتبطة بإيران في لبنان وسوريا والعراق، بقيت جميع الأطراف حريصة على تجنب الانزلاق إلى مواجهة إقليمية شاملة.

هنا تحديدًا يمكن فهم التحول في العقيدة الأمنية الإسرائيلية. فإسرائيل التي اعتمدت لعقود على فكرة "الحسم العسكري السريع"، باتت تميل بصورة أكبر إلى إدارة التهديدات واحتواء المخاطر طويلة الأمد. وتشير دراسات صادرة عن Institute for National Security Studies (INSS) إلى أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أصبحت تركّز على منع تشكل بيئات عسكرية معادية على حدودها، أكثر من تركيزها على خوض حروب واسعة وممتدة.

لكن هذا التحول الإسرائيلي لا يمكن فصله عن التحولات الإقليمية الأوسع، وخصوصًا صعود أدوات النفوذ غير العسكرية. فمع تراجع فعالية الحروب التقليدية، بدأت معادلات القوة في المنطقة تُبنى بصورة متزايدة على الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا والتحالفات السياسية المرنة.

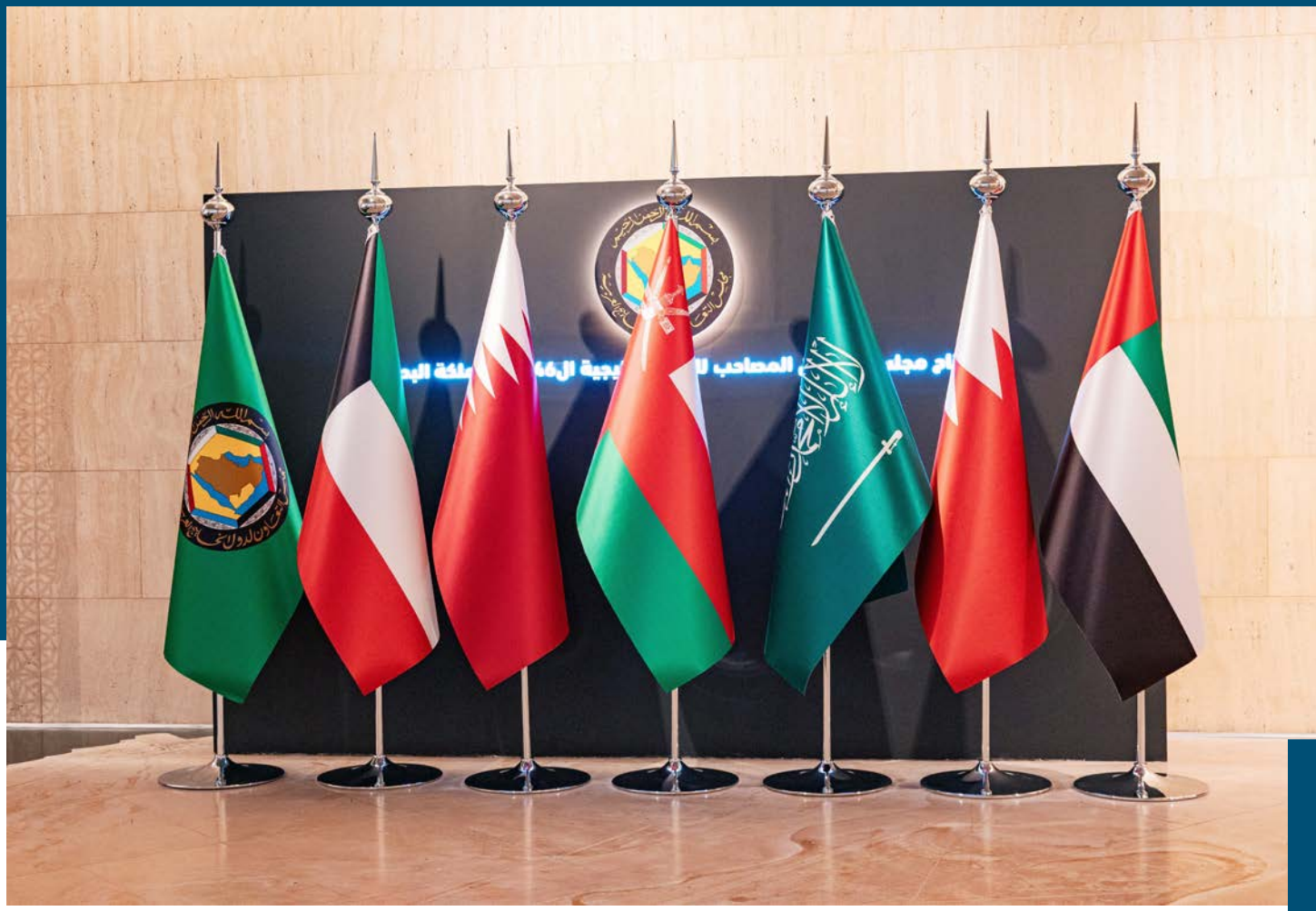

ومن هنا برز الدور الخليجي بشكل أكثر وضوحًا:

فدول الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات وقطر، لم تعد تتعامل مع بلاد الشام باعتبارها فقط ساحة نزاعات سياسية وأمنية، بل باعتبارها جزءًا من معادلة الاستقرار الإقليمي والأمن الاقتصادي الخليجي. فاستمرار الانهيار في المشرق العربي يعني بالضرورة مزيدًا من عدم الاستقرار، وتوسعًا لنفوذ القوى غير الحكومية، وتهديدًا للممرات التجارية والطاقة.

لذلك، بدأت المقاربة الخليجية تتغير تدريجيًا: من الانخراط غير المباشر في الصراعات، إلى محاولة احتواء الأزمات وإعادة بناء التوازنات عبر الاقتصاد والدبلوماسية. وقد ظهر ذلك في الانفتاح العربي التدريجي على دمشق، وفي الدعم الاقتصادي للبنان، ومشاريع الطاقة والربط الكهربائي مع الأردن، إضافة إلى التوسع في الاستثمارات والبنية التحتية.

وترى تحليلات منشورة عبر Chatham House أن دول الخليج باتت تنظر إلى الاستقرار في بلاد الشام بوصفه استثمارًا استراتيجيًا طويل الأمد، لا مجرد ملف سياسي مؤقت.

في هذا السياق، تتخذ الأدوار الخليجية أشكالًا متمايزة لكنها متكاملة:

تمارس المملكة العربية السعودية دورًا سياسيًا محوريًا يقوم على إعادة إدماج الفاعلين الإقليميين في الإطار العربي الرسمي، وهو ما ظهر بوضوح في مسار عودة العلاقات الدبلوماسية مع سوريا وإعادة تفعيل دورها داخل الجامعة العربية عام 2023، في إطار مقاربة تهدف إلى تخفيف الفراغ السياسي ومنع تمدد الفوضى في المشرق. كما يرتبط هذا الدور بمحاولات دعم الاستقرار الاقتصادي في الأردن عبر برامج استثمارية وشراكات تنموية متعددة الأطراف.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فتتبنى نموذجًا مختلفًا يقوم على "الاستثمار فيما بعد الصراع"، من خلال الانخراط الاقتصادي المباشر وغير المباشر في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والخدمات اللوجستية، خصوصًا في الأردن، إضافة إلى إعادة فتح قنوات اقتصادية ودبلوماسية مع سوريا، بما يعكس رؤية تعتبر أن إعادة الإعمار والاستثمار هما مدخلان أساسيان للاستقرار طويل الأمد.

في المقابل، تعتمد دولة قطر على أدوات "القوة الناعمة" عبر الوساطة السياسية والدعم الإنساني، حيث لعبت دورًا محوريًا في ملف غزة من خلال التمويل الإنساني تحت إشراف الأمم المتحدة، إضافة إلى دعم اللاجئين السوريين في دول الجوار، والمساهمة في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية في لبنان عبر مساعدات طارئة وقطاعية، ما يعزز حضورها كفاعل وساطي في النزاعات المعقدة.

أما دولة الكويت فتواصل أداء دورها التقليدي القائم على الدبلوماسية الهادئة والمساعدات التنموية، من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذي موّل مشاريع بنية تحتية ودعم قطاعات الصحة والتعليم في الأردن ولبنان، إضافة إلى مساهمات واسعة في برامج الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين السوريين، ما يجعلها نموذجًا للدور التنموي طويل الأمد.

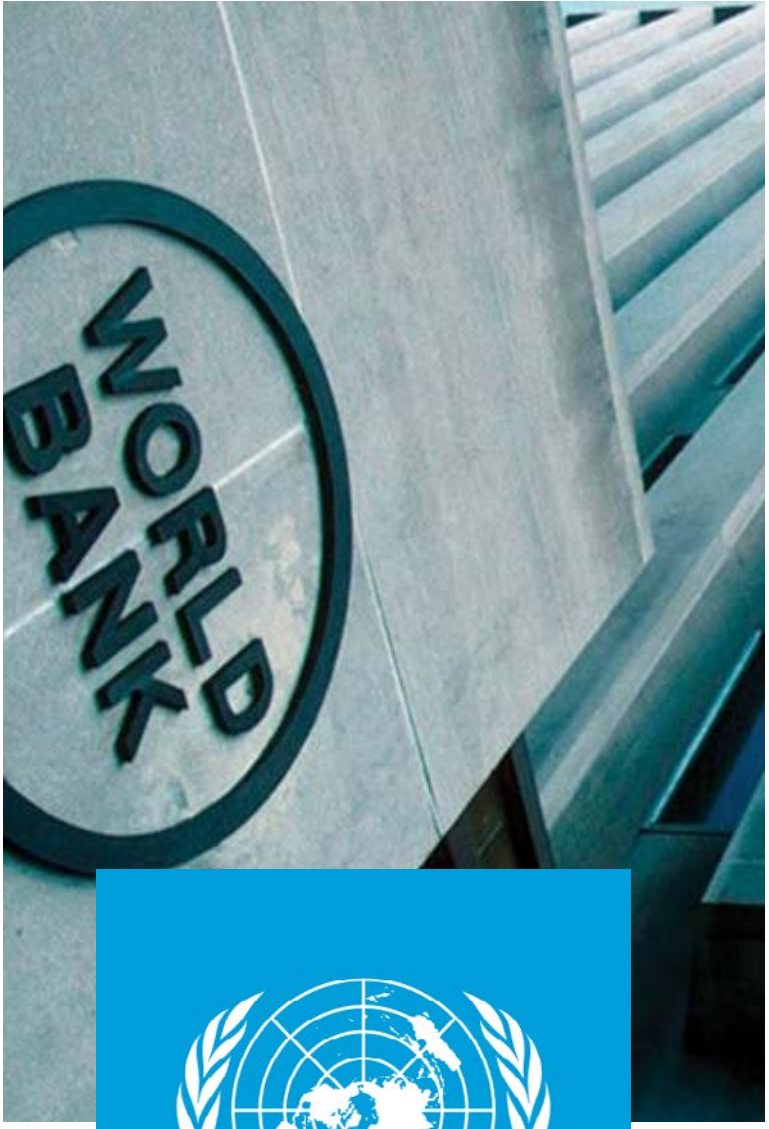

وتشير تقارير البنك الدولي World Bank Middle East Overview وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية UNDP Arab States إلى أن تزايد هذا النوع من التدخلات الاقتصادية والتنموية يعكس تحولًا أوسع في المنطقة، حيث أصبحت أدوات التمويل والاستثمار والمساعدات الإنسانية جزءًا من بنية الأمن الإقليمي، وليس مجرد نشاط تنموي منفصل.

بذلك، يمكن فهم الدور الخليجي في بلاد الشام اليوم باعتباره انتقالًا من منطق "إدارة الأزمات" إلى منطق "إدارة ما بعد الأزمات"، حيث تتداخل السياسة بالاقتصاد، والدبلوماسية بالتنمية، في محاولة لإعادة صياغة الاستقرار الإقليمي ضمن بيئة لا تزال شديدة الهشاشة.

نظراً لما سبق، فإن الصراع في المنطقة أصبح أكثر تعقيدًا؛ لأنه لم يعد يدور فقط حول السيطرة العسكرية، بل حول من يمتلك القدرة على تشكيل النظام الاقتصادي والسياسي المقبل في المشرق العربي.

ورغم مؤشرات التهدئة النسبية، فإن المنطقة لا تزال بعيدة عن الاستقرار الحقيقي. فالأزمات البنيوية التي فجّرت الصراعات خلال العقد الماضي ما تزال قائمة: هشاشة الدولة الوطنية، والانقسامات المجتمعية، والاقتصاد المنهك، وتعدد مراكز النفوذ داخل الدولة الواحدة.

كما أن القضية الفلسطينية – بعد الحرب في غزة – عادت لتفرض نفسها باعتبارها العامل الأكثر تأثيرًا في مستقبل الأمن الإقليمي، خصوصًا مع تصاعد التوتر على الحدود اللبنانية والسورية، واستمرار غياب أي أفق سياسي واضح للتسوية.

لذلك، فإن "اللا حرب" التي تعيشها بلاد الشام اليوم قد لا تكون مقدمة لسلام مستدام، بل صيغة جديدة لإدارة الصراع بأدوات أقل تكلفة وأكثر مرونة. وهي صيغة تسمح بتجميد الانفجار الكبير، لكنها لا تعالج جذور الأزمة نفسها.

في النهاية، تبدو المنطقة وكأنها تقف عند نقطة انتقالية غير مكتملة: الحروب الكبرى تراجعت، لكن الاستقرار الحقيقي لم يولد بعد. وبين هذين الحدّين، تحاول القوى الإقليمية – وفي مقدمتها دول الخليج – إعادة صياغة التوازنات السياسية والاقتصادية في المشرق العربي، وسط بيئة لا تزال شديدة الهشاشة وقابلة للتحول في أي لحظة.

ثانيًا: المجتمع

المجتمع والهوية والسردية في بلاد الشام: بين جيل ما بعد الصراع والإعلام الرقمي

لم يعد تحليل التحولات الاجتماعية في بلاد الشام ممكنًا من خلال المقاربات التقليدية التي تفترض مركزية الدولة باعتبارها المنتج الحصري للهوية، أو التي ترى في الإعلام الرسمي المصدر الأوحد للسردية العامة. فالمشهد الاجتماعي في سوريا ولبنان وفلسطين والأردن خلال العقدين الأخيرين لم يعد يُدار داخل حدود المؤسسات الكلاسيكية، بل انتقل تدريجيًا إلى فضاء متعدد المستويات، تتداخل فيه السياسة مع الاقتصاد، والهجرة مع التكنولوجيا، والذاكرة مع الإعلام الرقمي.

تشهد بلاد الشام اليوم مرحلة تحول اجتماعي عميق لا يمكن اختزاله في أزمات سياسية أو اقتصادية منفصلة، بل هو مسار تراكمي أعاد تشكيل العلاقة بين الإنسان والدولة والسوق والإعلام في آنٍ واحد. فمنذ اندلاع الصراعات الممتدة في المنطقة خلال العقد الأخير، وما تبعها من انهيارات اقتصادية في بعض الدول، وضغوط ديموغرافية وهجرات واسعة، وصولًا إلى تصاعد التوترات الإقليمية بعد 2023، أصبح المجتمع الشامي يعيش داخل بيئة "غير مستقرة بنيويًا"، تتغير فيها قواعد العمل والانتماء والمعرفة بشكل متسارع.

منذ عام 2011، ومع انطلاق موجات الصراع والتحولات السياسية العنيفة، دخلت بلاد الشام مرحلة إعادة تشكيل عميقة لم تقتصر على البنى السياسية أو الجغرافية، بل امتدت إلى البنية الاجتماعية نفسها. فالحرب لم تنتج فقط دمارًا ماديًا، بل أعادت تعريف مفاهيم أساسية مثل: المواطن، والانتماء، والهوية، والشرعية، وحتى "المجتمع" بوصفه وحدة تحليل مستقرة.

في هذا السياق، لم يعد مفهوم "المجتمع" يُفهم بوصفه كيانًا ثابتًا داخل حدود الدولة، بل بوصفه شبكة مفتوحة تتداخل فيها الهويات المحلية مع امتدادات الشتات، وتتقاطع فيها التجربة اليومية مع الفضاء الرقمي العالمي. هذا التحول أنتج ما يمكن تسميته "جيل ما بعد الصراع"، وهو جيل لم يتشكل فقط في زمن الحرب، بل في ظل آثارها الممتدة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، مثل هشاشة سوق العمل، وتغير أنماط التعليم، وتزايد الاعتماد على الهجرة أو الاقتصاد غير المستقر.

ومع صعود الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي، لم يعد إنتاج السردية العامة حكرًا على الدولة أو المؤسسات التقليدية، بل أصبح عملية متعددة المصادر، تتداخل فيها الرواية الرسمية مع روايات المجتمع والشتات والإعلام المستقل. وهكذا، أصبحت بلاد الشام لا تعيش أزمة استقرار فقط، بل أيضًا أزمة سردية حول من يملك حق تعريف الواقع، ومن يحدد معنى الهوية والانتماء في مرحلة التحول الراهنة.

ووفقًا لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP Arab States)، فإن المنطقة العربية تُعد من أكثر مناطق العالم شبابًا، حيث يشكل الشباب دون سن 30 أكثر من 60% ؛ أي النسبة الكبرى من السكان، وهو ما يجعل أي تحول في بنية الشباب تحولًا في مستقبل الدولة والمجتمع والاقتصاد في آن واحد، وليس مجرد تغيير ديموغرافي عابر. وفي هذا الإطار، تصبح التحولات الجارية في بلاد الشام جزءًا من إعادة تشكيل أوسع لبنية السلطة والمعنى داخل المجتمعات العربية المعاصرة، حيث تتداخل الأزمات مع فرص إعادة بناء أنماط جديدة من الانتماء والمعرفة والسردية العامة.

أ: بلاد الشام بين الواقع السياسي والتحول البنيوي

سوريا: شهدت سوريا منذ عام 2011 إحدى أكثر الحروب تعقيدًا في المنطقة، حيث أدت الحرب إلى مقتل مئات الآلاف ونزوح أكثر من نصف السكان داخليًا وخارجيًا. ووفق بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، تعد سوريا أكبر مصدر للاجئين في العالم منذ 2014. هذا الواقع أدى إلى تفكك البنية الاجتماعية التقليدية، وظهور مجتمعات بديلة داخل الشتات.

لبنان: يعيش لبنان أزمة اقتصادية هي من بين الأسوأ عالميًا منذ 150 عامًا بحسب البنك الدولي، حيث وصفها بأنها "أزمة متعمدة من صنع النخب السياسية" (World Bank, 2021). انهيار الليرة، وتراجع الخدمات العامة، أديا إلى هجرة واسعة للشباب وتآكل الثقة بالدولة كمؤسسة.

الأردن: على الرغم من الاستقرار السياسي النسبي، يواجه الأردن تحديات اقتصادية وديموغرافية كبيرة، حيث يشكل اللاجئون نسبة ملحوظة من السكان (خاصة السوريين والفلسطينيين)، ما يضغط على سوق العمل والبنية التحتية. كما يعاني بطالة مرتفعة بين الشباب، تتجاوز 40% وفق تقارير البنك الدولي.

فلسطين: في الحالة الفلسطينية، تتداخل الجغرافيا مع الاحتلال والانقسام السياسي. وتشير تقارير الأونروا UNRWA إلى أن ملايين الفلسطينيين يعيشون بين الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، ما يجعل الهوية الفلسطينية حالة "ممتدة جغرافيًا" أكثر من كونها مرتبطة بإقليم سياسي واحد.

ب: جيل ما بعد الصراع وإعادة تعريف الهوية

يمثل "جيل ما بعد الصراع" في بلاد الشام نقطة تحول مركزية في فهم الهوية. فهو جيل لم يتشكل فقط داخل الحرب، بل داخل آثارها الممتدة: اقتصاد هش، وتعليم متغير، وهجرة مستمرة.

هذا الجيل لا يتعامل مع الهوية بوصفها معطى ثابتًا، بل بوصفها عملية إنتاج مستمرة. فالانتماء لم يعد مرتبطًا حصريًا بالدولة، بل أصبح متعدد الطبقات: محليًا، ورقميًا، وعابرًا للحدود.

وفق تقرير UNDP 2022:

"الشباب في المنطقة العربية يواجهون فجوة متزايدة بين تطلعاتهم وقدرة الدول على توفير الفرص الاقتصادية والسياسية".

هذه الفجوة أنتجت نمطًا جديدًا من الهوية يمكن وصفه بـ "الهوية المركبة"، حيث يتداخل المحلي مع العالمي، والواقعي مع الرقمي، والانتماء الجغرافي مع الانتماء الشبكي.

في الحالة الشامية، لم يعد الشاب يعرّف نفسه فقط عبر الدولة، بل عبر:

- شبكات العمل الرقمية
- منصات التواصل الاجتماعي
- مجتمعات الشتات
- الهوية الثقافية العابرة للحدود

ج: الإعلام الجديد وصناعة السرديات

أحد أهم التحولات في بلاد الشام هو انتقال "احتكار السردية" من الدولة إلى فضاء رقمي مفتوح. لم يعد الإعلام التقليدي المصدر الوحيد للمعلومة، بل أصبح جزءًا من منظومة تنافسية تشمل:

الإعلام الرسمي / الإعلام المستقل / صحافة المواطن / المؤثرين الرقميين / منصات الشتات.

وفق دراسة لـ Reuters Institute Digital News Report، فإن الاعتماد على منصات التواصل كمصدر للأخبار في المنطقة العربية يتجاوز 60% لدى الفئات الشابة.

هذا التحول أدى إلى ما يمكن تسميته بـ "تفتت السردية المركزية"، حيث لم تعد هناك قصة واحدة لبلاد الشام، بل سرديات متعددة ومتوازية وأحيانًا متناقضة.

كما تلعب الخوارزميات دورًا غير مرئي في تشكيل الوعي، حيث تحدد ما يُرى وما يُخفى، مما يجعل إنتاج المعرفة نفسه خاضعًا لمنطق المنصات الرقمية وليس فقط للفاعلين السياسيين.

د: مستقبل الدولة في بلاد الشام

في ظل هذه التحولات، لم تعد الدولة في بلاد الشام الفاعل الوحيد في إنتاج الهوية أو السردية أو حتى السلطة الاقتصادية. بل أصبحت جزءًا من شبكة متعددة المراكز.

يمكن رصد ثلاثة تحولات رئيسية في وظيفة الدولة:

من الاحتكار إلى التكيف: الدولة لم تعد قادرة على احتكار الإعلام أو الهوية، بل أصبحت مضطرة للتكيف مع بيئة رقمية مفتوحة.

من السيطرة إلى الإدارة: بدل السيطرة المباشرة، تتجه الدولة نحو إدارة شبكات معقدة تشمل الاقتصاد غير الرسمي، والفضاء الرقمي، والشتات.

من المركزية إلى التفاوض: تتحول الدولة تدريجيًا إلى "دولة تفاوضية" تتعامل مع فاعلين متعددين بدل فرض نموذج واحد.

في هذا السياق، يصبح مستقبل الدولة مرتبطًا بقدرتها على إعادة تعريف نفسها ضمن بيئة لا مركزية. وكما يشير تقرير World Bank Governance Report: "الدول التي تواجه تحولات اجتماعية عميقة لم تعد قوتها تُقاس بقدرتها على السيطرة، بل بقدرتها على التكيف وإدارة التعدد."

وفي هذا السياق، لم تعد الأسئلة تدور حول استعادة ما كان، بل حول فهم ما يتم تشكّله الآن: من يعرّف الهوية؟ من يروي القصة؟ وكيف ستبدو الدولة في فضاء لم يعد يعترف بالمركز الواحد؟

ثالثًا: الاقتصاد

أسواق العمل والبطالة في بلاد الشام: تحليل بنيوي في ضوء تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يشكّل الاقتصاد في بلاد الشام أحد أكثر المجالات حساسية في فهم التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة خلال العقود الأخيرة، إذ لا يمكن فصله عن السياقات السياسية والاجتماعية والديموغرافية التي أعادت تشكيل دول المنطقة بصورة متسارعة. فبين الصراع الممتد في سوريا، والأزمة المالية غير المسبوقة في لبنان، والضغط الديموغرافي في الأردن، والواقع السياسي والاقتصادي المقيد في فلسطين، تتبلور صورة إقليمية معقدة لاقتصادات لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل ضمن فضاء مترابط من التحديات المشتركة.

وخلال السنوات الأخيرة، لم يعد تحليل أسواق العمل والبطالة في بلاد الشام ممكنًا عبر أدوات الاقتصاد الكلاسيكي فقط، بل أصبح يتطلب مقاربة بنيوية تأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الحرب، والهجرة، واللاجئين، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى التحولات الإقليمية في أنماط التمويل والاستثمار. ووفقًا لتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن المنطقة العربية عمومًا، وبلاد الشام خصوصًا، تواجه أزمة هيكلية في توفير الوظائف، حيث تبقى بطالة الشباب من أعلى المعدلات عالميًا، إذ تتراوح في بعض الحالات بين 25% و40%، مع فجوة هيكلية واضحة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ما يعكس بدوره فجوة متزايدة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

في هذا السياق، تبرز أيضًا أهمية العامل الإقليمي الخارجي، وخاصة دور دول مجلس التعاون الخليجي، التي أصبحت لاعبًا محوريًا في دعم الاستقرار الاقتصادي عبر التحويلات المالية، والمساعدات التنموية، والاستثمارات، وتوفير فرص العمل للعمالة المهاجرة من دول بلاد الشام. إلا أن هذا الدور، رغم أهميته، لا يعالج جذور الاختلالات البنيوية بقدر ما يخفف من آثارها.

انطلاقًا من ذلك، يسعى هذا القسم إلى تقديم تحليل بنيوي لأسواق العمل والبطالة في بلاد الشام ضمن إطار مقارن، مع إبراز السمات المشتركة بين دول المنطقة، وفهم التفاعلات بين العوامل الداخلية والدور الإقليمي في تشكيل المشهد الاقتصادي الحالي والمستقبلي.

1 أ: سوريا – اقتصاد الانكماش وإعادة التشكل غير الرسمي

في الحالة السورية، أدى الصراع المستمر منذ عام 2011 إلى إحدى أعمق عمليات الانكماش الاقتصادي في العصر الحديث، حيث تشير تقديرات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع بشكل حاد مقارنة بما قبل الحرب، بالتوازي مع انهيار قطاعات الإنتاج الأساسية مثل الصناعة والزراعة والطاقة، وتضرر البنية التحتية الاقتصادية بشكل واسع.

هذا الانكماش لم يقتصر على الجانب الكلي، بل انعكس على بنية سوق العمل، حيث توسع الاقتصاد غير الرسمي بشكل ملحوظ، وأصبح جزء كبير من القوى العاملة يعتمد على أعمال غير مستقرة أو تحويلات خارجية أو شبكات دعم مرتبطة بالشتات، في ظل تراجع قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير وظائف مستقرة.

وفي هذا السياق، لعبت العقوبات الاقتصادية دورًا إضافيًا في تعميق الأزمة، عبر تقييد الوصول إلى النظام المالي العالمي، والحد من الاستيراد والتحويلات والاستثمار، ما زاد من عزلة الاقتصاد السوري وأضعف قدرته على التعافي. كما انعكس ذلك على العملة السورية، حيث تراجع سعر صرف الليرة بشكل حاد من مستويات تقارب 50 ليرة للدولار قبل 2011 إلى مستويات وصلت إلى عدة آلاف من الليرة للدولار الواحد في السوق الموازية خلال السنوات اللاحقة، وهو ما يعكس فقدانًا كبيرًا في القوة الشرائية وتآكل الثقة بالعملة الوطنية، وفق ما تشير إليه تقارير البنك الدولي حول الاقتصاد السوري.

ومع ذلك، تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن أي تحسن في قيمة العملة في حال تخفيف العقوبات أو حدوث انفراج اقتصادي لن يكون سريعًا، بل سيكون تدريجيًا ومشروطًا بإعادة بناء الإنتاج واستعادة الثقة بالنظام المصرفي وتدفق العملات الأجنبية.

وبذلك، تحول الاقتصاد السوري من نموذج إنتاجي منظم إلى نموذج "اقتصاد بقاء"، يعتمد على التكيف وإدارة الندرة أكثر من اعتماده على النمو والاستقرار.

2 ب: لبنان – الأزمة المالية وانهيار نموذج الدولة الريعية

في الحالة اللبنانية، لا يرتبط التدهور الاقتصادي بالحرب المباشرة، بل بأزمة مالية-نقدية عميقة تراكمت نتيجة عقود من الاختلالات الهيكلية في المالية العامة، والاعتماد المفرط على التدفقات الخارجية، وضعف الحوكمة المالية والنقدية. وقد صنّف البنك الدولي (2021) الأزمة اللبنانية بأنها من بين أشد ثلاث أزمات اقتصادية في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، نتيجة الانهيار المتزامن في القطاعين المالي والمصرفي وتآكل الثقة بالنظام الاقتصادي الرسمي.

هذا الانهيار انعكس مباشرة على العملة اللبنانية التي مرت بعدة مراحل متتالية. قبل الأزمة، كان سعر الصرف ثابتًا ومستقرًا لعقود طويلة عند حوالي 1500 ليرة لبنانية مقابل الدولار الواحد، وهو استقرار كان قائمًا على سياسة ربط نقدي حافظت على الثبات الاسمي للعملة. إلا أن هذا الاستقرار بدأ يتآكل تدريجيًا مع تصاعد العجز المالي وتراجع تدفقات رأس المال، ما أدى إلى ظهور فجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية.

ومع تفاقم الأزمة المصرفية ابتداءً من عام 2019، دخل الاقتصاد في مرحلة انهيار نقدي تدريجي، حيث فقدت الليرة جزءًا كبيرًا من قيمتها في السوق الموازية، وظهرت أسعار صرف متعددة تعكس تفتت النظام النقدي. هذا التدهور لم يكن مجرد انخفاض في قيمة العملة، بل كان نتيجة مباشرة لانهيار الثقة بالنظام المصرفي، وتقييد السيولة، وغياب القدرة على التحكم في العرض النقدي الحقيقي داخل الاقتصاد.

وفي موازاة ذلك، ارتفع التضخم بشكل حاد، مدفوعًا بانهيار سعر الصرف وارتفاع تكلفة الاستيراد، نظرًا لاعتماد الاقتصاد اللبناني الكبير على الخارج في تأمين السلع الأساسية. فكل انخفاض في قيمة العملة انعكس مباشرة على أسعار الغذاء والطاقة والخدمات، ما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للأجور وتراجع مستويات المعيشة بشكل غير مسبوق.

وبسبب هذا المسار، انتقل الاقتصاد اللبناني من نموذج نقدي مستقر قائم على ربط العملة وتدفقات رأس المال الخارجي، إلى نموذج هش متعدد أسعار الصرف، يعتمد بشكل متزايد على النقد المباشر (Cash Economy) خارج النظام المصرفي الرسمي. هذا التحول أدى إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي، وتراجع دور الدولة المالية، وارتفاع الاعتماد على التحويلات من الخارج كمصدر أساسي لدعم الاستهلاك الداخلي.

وبالتالي، فإن انهيار العملة اللبنانية لا يمكن فهمه كحدث نقدي منفصل، بل كنتيجة مباشرة لتفاعل ثلاثي بين العجز المالي المزمن، وانهيار القطاع المصرفي، وفقدان الثقة بالنظام الاقتصادي، ما أدى في النهاية إلى انتقال الاقتصاد إلى حالة انكماش نقدي وهيكلي عميق.

3 ج: الأردن – اقتصاد الضغط الديموغرافي والبطالة الهيكلية

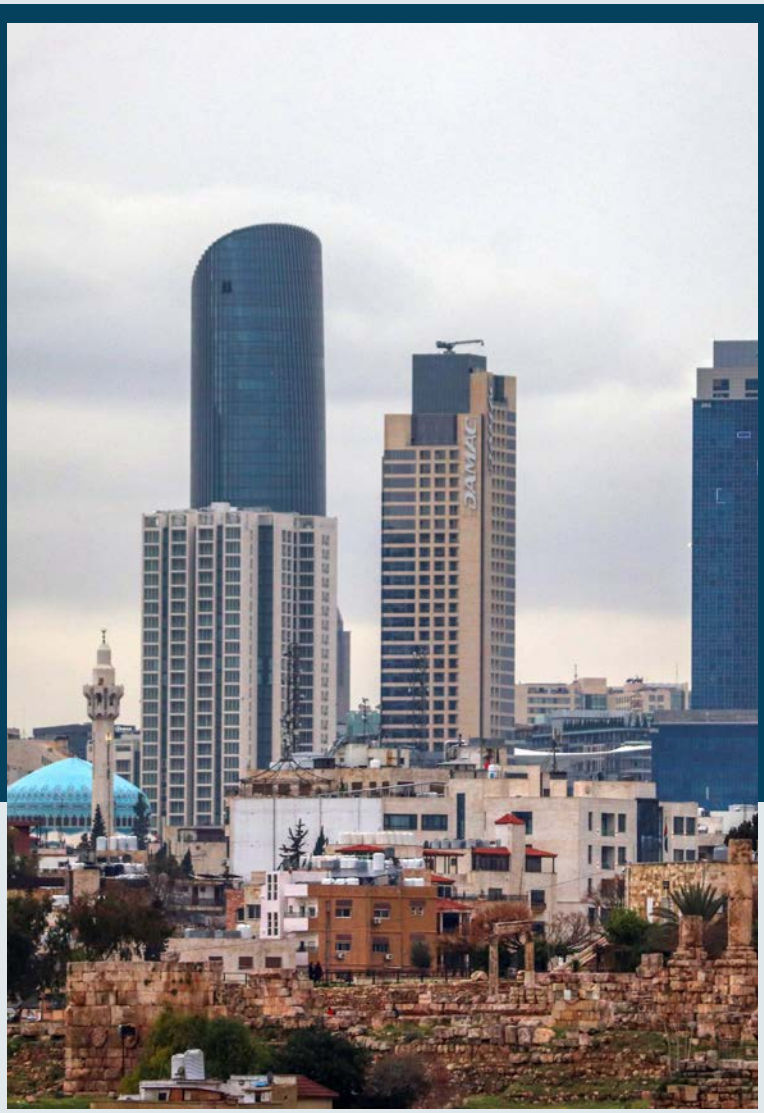

الحالة الأردنية، يتميز الاقتصاد بتركيبة خاصة تقوم على محدودية الموارد الطبيعية مقابل ضغط ديموغرافي مرتفع، إضافة إلى أعباء اقتصادية متزايدة ناجمة عن استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. وتشير تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) إلى استمرار تحديات توفير فرص العمل، خصوصًا بين الشباب، في ظل اعتماد تاريخي على القطاع العام وضعف توسع القطاع الخاص المنتج، ما يعكس اختلالًا بنيويًا في سوق العمل.

أما على مستوى العملة، فإن الدينار الأردني يُعد من أكثر العملات استقرارًا في المنطقة، إذ يرتبط منذ عام 1995 بسعر صرف شبه ثابت مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى يقارب 0.71 دينار لكل دولار. وقد أسهم هذا الربط في الحفاظ على استقرار نقدي نسبي وتوقعات سوق مستقرة مقارنة بالاقتصادات المجاورة.

ورغم هذا الاستقرار، فإن الاقتصاد الأردني يواجه ضغوطًا تضخمية ناتجة أساسًا عن ارتفاع تكلفة الاستيراد، والاعتماد الكبير على الخارج في الطاقة والسلع الأساسية، إضافة إلى تأثيرات التضخم العالمي. وبالتالي فإن التضخم في الأردن يُعد إلى حد كبير تضخمًا مستوردًا، وليس نتيجة انهيار في قيمة العملة. ويعكس هذا النموذج معادلة اقتصادية مزدوجة: استقرار نقدي من جهة، مقابل حساسية عالية للصدمات الخارجية وهشاشة نسبية في الإنتاج المحلي من جهة أخرى، مع اعتماد مستمر على المساعدات والتحويلات الخارجية لدعم التوازن الاقتصادي.

4 د: فلسطين – اقتصاد مقيد السيادة

يعاني الاقتصاد الفلسطيني بنية "مقيدة السيادة"، حيث تتداخل العوامل السياسية والجغرافية والأمنية بشكل مباشر في تشكيل الأداء الاقتصادي وسوق العمل. ويُعد الانقسام الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب القيود على الحركة والوصول إلى الموارد والأسواق، من أبرز العوامل التي تحد من قدرة الاقتصاد على النمو المستدام. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن هذه القيود البنيوية تمثل أحد الأسباب الرئيسية لضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة، خصوصًا في قطاع غزة الذي يسجل من بين أعلى معدلات البطالة عالميًا.

من الناحية النقدية، لا تمتلك فلسطين عملة وطنية مستقلة، بل يعتمد النظام النقدي على تعدد العملات، حيث يُستخدم بشكل رئيسي الشيكل الإسرائيلي الجديد (ILS) إلى جانب الدينار الأردني والدولار الأمريكي في التداول اليومي. هذا الواقع النقدي يعكس محدودية الاستقلال المالي، ويجعل السياسة النقدية الفلسطينية غير قائمة بذاتها، بل مرتبطة بشكل غير مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي، ما يحد من أدوات التحكم في التضخم أو سعر الصرف.

وفي هذا السياق، يلعب الاقتصاد الإسرائيلي دورًا مركزيًا في البنية الاقتصادية الفلسطينية، سواء من خلال التحكم في المعابر التجارية، أو تنظيم حركة السلع والأفراد، أو التأثير غير المباشر على السيولة النقدية وسوق العمل. كما أن نسبة كبيرة من العمالة الفلسطينية تعتمد على العمل داخل إسرائيل أو في مستوطناتها، ما يجعل سوق العمل الفلسطيني شديد الارتباط بالدورة الاقتصادية الإسرائيلية، وبالتالي يكون حساسًا لأي تغيرات في السياسات الأمنية أو الاقتصادية الإسرائيلية.

وتؤدي هذه البنية إلى حالة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل غير المتكافئ، حيث يواجه الاقتصاد الفلسطيني قيودًا على التوسع الإنتاجي، مقابل اعتماد كبير على المساعدات الدولية والتحويلات الخارجية، إلى جانب ارتباط وثيق بسوق العمل الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، يبقى النمو الاقتصادي محدودًا ومتقطعًا، في ظل غياب سيطرة كاملة على الموارد والمعابر والسياسات النقدية، ما يجعل الاقتصاد الفلسطيني نموذجًا لاقتصاد "مقيّد بالسيادة" أكثر من كونه اقتصادًا وطنيًا مكتمل الأدوات.

5 هـ: السمات البنيوية المشتركة لاقتصادات بلاد الشام

رغم اختلاف السياقات الوطنية، يمكن تحديد مجموعة من السمات المشتركة:

ضعف توفير الوظائف في القطاع الخاص

ارتفاع الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي

بطالة هيكلية بين الشباب المتعلم

هجرة مستمرة لرأس المال البشري

اعتماد جزئي على التحويلات الخارجية والمساعدات

هذه السمات تجعل من اقتصاد بلاد الشام اقتصادًا هشًا بنيويًا، يعتمد على التكيف أكثر من الإنتاج المستدام.

6 و: دور دول الخليج في دعم اقتصادات بلاد الشام

تلعب دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر) دورًا مركزيًا في معادلة الاقتصاد السياسي لبلاد الشام، ليس فقط باعتبارها مصدرًا للمساعدات أو التحويلات المالية، بل كفاعل إقليمي يؤثر في استقرار أسواق العمل، وتوازنات النقد الأجنبي، ومسارات التعافي الاقتصادي في المنطقة. ويمكن فهم هذا الدور ضمن ثلاث أدوات رئيسية: التحويلات، والدعم المالي المباشر، والاستثمار والتوظيف الخارجي، إلى جانب البعد السياسي المرتبط بإعادة الإعمار وإدارة الاستقرار الإقليمي.

gration and Development Brief) إلى أن التحويلات المالية من دول الخليج تُعد من أهم مصادر النقد الأجنبي للأسر في الأردن ولبنان وفلسطين، حيث تمثل في بعض الحالات نسبة مهمة من الدخل غير المباشر، وتُستخدم بشكل أساسي في دعم الاستهلاك الأسري، وتمويل التعليم، وتغطية تكاليف المعيشة. فعلى سبيل المثال، يعتمد آلاف الأسر في الأردن ولبنان على تحويلات العاملين في السعودية والإمارات وقطر كجزء أساسي من دخلها السنوي، ما يجعل سوق العمل الخليجي امتدادًا فعليًا لسوق العمل في بلاد الشام، وهو ما سنفصل شرحه كالتالي:

أولًا: التحويلات وسوق العمل الإقليمي

يمثل وجود العمالة الشامية في دول الخليج إحدى أهم آليات "تصدير البطالة" من دول المنشأ إلى أسواق عمل خارجية. ففي الأردن ولبنان وفلسطين، تشكل الهجرة إلى الخليج جزءًا بنيويًا من استراتيجية التكيف الاقتصادي، خصوصًا في ظل محدودية توفير الوظائف محليًا. هذا الارتباط يجعل الاقتصادات الشامية حساسة لأي تغيّر في سياسات التوظيف الخليجية أو في أسعار النفط، باعتبار أن أي تباطؤ اقتصادي في الخليج ينعكس مباشرة على تدفق التحويلات.

ثانيًا: الدعم المالي المباشر والاستقرار الكلي

قدمت دول الخليج، خصوصًا السعودية والإمارات والكويت، حزم دعم مالي للأردن ولبنان في مراحل متعددة، سواء عبر ودائع في البنوك المركزية، أو دعم مباشر للموازنات، أو مساعدات تنموية وإنسانية. فعلى سبيل المثال، أسهمت ودائع خليجية سابقة في دعم احتياطيات البنك المركزي الأردني، فيما تلقى لبنان خلال فترات مختلفة منحًا ومساعدات لدعم الاستقرار المالي والخدمات الأساسية، خصوصًا بعد أزمات سياسية أو اقتصادية حادة.

هذا النوع من الدعم لا يُفهم فقط كسياسة اقتصادية، بل كأداة "استقرار سياسي غير مباشر"، حيث يُستخدم التمويل الخارجي لتخفيف احتمالات الانهيار الاجتماعي أو السياسي في دول تعاني هشاشة اقتصادية.

ثالثًا: الاستثمار وإعادة الإعمار كأداة نفوذ اقتصادي

يشكل الاستثمار الخليجي في البنية التحتية والعقارات والطاقة إحدى أهم أدوات النفوذ الاقتصادي في بلاد الشام. ففي الأردن، تُعد الاستثمارات الخليجية في قطاعات مثل العقار والطاقة والسياحة من أهم مصادر تدفق رأس المال الأجنبي. وفي لبنان، ارتبط أي مسار محتمل للتعافي الاقتصادي تاريخيًا بإعادة انخراط رؤوس الأموال الخليجية، خصوصًا في قطاعات الخدمات والمصارف والعقارات.

يمكن القول إن دول الخليج تمثل "صمام استقرار خارجي" لاقتصادات بلاد الشام، من خلال ثلاث وظائف مترابطة: دعم دخل الأسر عبر التحويلات، وتوفير سيولة مالية للدول عبر المساعدات، وضخ استثمارات محتملة لإعادة الإعمار. إلا أن هذا الدور، رغم أهميته، لا يُغني عن الحاجة إلى إصلاحات بنيوية داخلية في اقتصادات المنطقة، لأنه يخفف الأزمات ولا يعالج جذورها الهيكلية.

ونظرًا لما سبق، يمكن فصل الدور الخليجي عن البعد السياسي في المنطقة، إذ غالبًا ما يتداخل الدعم الاقتصادي مع الاعتبارات الجيوسياسية. فالمساعدات والتحويلات والاستثمارات لا تعمل فقط كأدوات تنموية، بل أيضًا كوسائل لإدارة الاستقرار الإقليمي ومنع الانهيار في دول الجوار. وبهذا المعنى، يصبح الاقتصاد أداة من أدوات السياسة الإقليمية، حيث تُستخدم الموارد المالية الخليجية كوسيلة لتثبيت التوازنات في دول تعاني أزمات مزمنة.

في الأمثلة الحديثة على الدعم الخليجي لبلاد الشام خلال الفترة 2023–2025 هناك ما يظهر تنوعًا في أشكال التدخل الاقتصادي والإنساني والسياسي، وتطورًا واضحًا في طبيعة هذا الدور، ما يلي:

في الحالة السعودية والأردنية، واصلت الرياض دعم الاقتصاد الأردني عبر مشاريع واستثمارات مرتبطة بقطاعات الطاقة والبنية التحتية، إضافة إلى استمرار الودائع والدعم التنموي من خلال الصندوق السعودي للتنمية، خصوصًا في مجالات المياه والنقل والتعليم. ويأتي هذا الدعم ضمن مساعٍ أوسع تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الأردن، باعتباره دولة محورية في الإقليم.

فعلى سبيل المثال، عندما تقدم السعودية أو الإمارات دعمًا للاقتصاد الأردني من خلال مشاريع المياه والطاقة أو عبر ودائع في البنك المركزي، فإن الهدف لا يقتصر على مساعدة الأردن ماليًا فقط، بل يتعداه إلى الحفاظ على استقرار دولة تُعد شريكًا أمنيًا وسياسيًا مهمًا في المنطقة، خصوصًا في ظل الضغوط الاقتصادية، وملف اللاجئين، والتوترات الإقليمية. وبهذا يصبح الدعم الاقتصادي أداة لمنع تفاقم أزمات اجتماعية أو سياسية قد تنعكس على الاستقرار الإقليمي ككل.

وفي الحالة اللبنانية، يرتبط أي انخراط خليجي اقتصادي بمسألة إعادة بناء الثقة والاستقرار السياسي. فدول الخليج تدرك أن انهيار لبنان الكامل قد يؤدي إلى توسع الفوضى الاقتصادية وزيادة الهجرة وعدم الاستقرار في شرق المتوسط، ولذلك يظهر الاهتمام الخليجي غالبًا في شكل دعم إنساني أو استعداد للاستثمار المشروط بتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية. فقد قدمت الإمارات مساعدات إنسانية وطبية خلال الأزمات المتلاحقة التي شهدها البلد، خصوصًا في القطاع الصحي ودعم المستشفيات، مع استمرار اهتمام الشركات الإماراتية بإمكانية الاستثمار في قطاعات المرافئ والطاقة في حال تحسن الاستقرار السياسي.

أما في فلسطين وقطاع غزة، فإن الدور الخليجي—وخاصة القطري—يتجاوز البعد الإنساني المباشر ليصبح جزءًا من إدارة التوازنات السياسية والاقتصادية داخل القطاع. فتمويل الكهرباء، أو إعادة الإعمار، أو تقديم المساعدات النقدية، لا يهدف فقط إلى تخفيف الأزمة الإنسانية، بل يسهم أيضًا في منع الانهيار الكامل للبنية الاجتماعية والاقتصادية. فقد لعبت قطر دورًا رئيسيًا في تمويل المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار عبر اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، بما شمل دعم الكهرباء والإسكان وتقديم المساعدات النقدية للأسر، إضافة إلى مساهمات إنسانية بعد حرب غزة 2023.

وفي سوريا، أصبح الحديث عن إعادة الإعمار مرتبطًا بشكل واضح بالبعد الجيوسياسي. فعودة الانفتاح العربي التدريجي على دمشق تعكس إدراكًا إقليميًا بأن استمرار الانهيار الاقتصادي السوري يخلق تداعيات تتجاوز الحدود، مثل الهجرة، وتهريب المخدرات، وعدم الاستقرار الأمني. لذلك يُنظر إلى أي استثمار أو مساهمة خليجية محتملة في إعادة الإعمار كوسيلة لإعادة دمج سوريا تدريجيًا في البيئة العربية، وتقليل اعتمادها الكامل على إيران وروسيا. وبالانتقال إلى أمثلة أكثر تحديدًا، في حالة الإمارات وسوريا، وبعد زلزال فبراير 2023، كانت الإمارات من أولى الدول التي أطلقت جسرًا جويًا إنسانيًا واسعًا إلى سوريا، وقدمت مساعدات إغاثية وطبية كبيرة، إلى جانب فتح نقاشات اقتصادية لاحقة حول فرص الاستثمار وإعادة الإعمار، خصوصًا في قطاعَي البنية التحتية والطاقة.

وفي هذا السياق العام، يتضح أن الاقتصاد لم يعد يعمل بمعزل عن السياسة، بل أصبح أداة نفوذ واستقرار إقليمي. فالمساعدات، والاستثمارات، والتحويلات المالية، وحتى مشاريع البنية التحتية، تُستخدم اليوم ضمن مقاربة أوسع تهدف إلى إدارة التوازنات السياسية والأمنية في بلاد الشام، وليس فقط معالجة الأزمات الاقتصادية المباشرة. وبمعنى آخر، انتقلت دول الخليج تدريجيًا من سياسة "الدعم الطارئ" إلى سياسة "إدارة الاستقرار عبر الاقتصاد".

رابعًا: التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

الأمن السيبراني في بلاد الشام: حرب غير مرئية تتصاعد داخل نظام إقليمي مُعاد تشكيله رقميًا

لم يعد الأمن السيبراني في بلاد الشام ملفًا تقنيًا ثانويًا مرتبطًا بحماية الأنظمة أو تحديث البنية الرقمية، بل تحول إلى امتداد مباشر للصراع السياسي-الأمني في المنطقة، حيث أصبحت البيانات، وشبكات الاتصالات، والبنية التحتية الرقمية جزءًا من معادلة القوة والنفوذ. في هذا السياق، يمكن قراءة الفضاء السيبراني كـ"جبهة موازية" تُدار فيها المواجهات بأدوات غير مرئية، لكنها لا تقل تأثيرًا عن الأدوات التقليدية.

من منظور سياسي-تحليلي، يعكس تصاعد الهجمات السيبرانية في المنطقة انتقالًا في طبيعة الصراع من السيطرة الجغرافية إلى السيطرة المعلوماتية. فالدولة اليوم لا تُقاس فقط بقدرتها على ضبط حدودها، بل أيضًا بقدرتها على حماية تدفق بياناتها، وإدارة سرديتها الرقمية، وتأمين بنيتها الاقتصادية المتصلة بالإنترنت.

أ: سوريا – الفضاء الرقمي كامتداد للصراع الجيوسياسي

في الحالة السورية، أصبح الفضاء السيبراني جزءًا من بنية الصراع المستمر، حيث تتداخل الاعتبارات الأمنية مع البنية الرقمية الهشة. وقد وثّقت تقارير تقنية مثل: Cisco Talos و Kaspersky Threat Intelligence أنماطًا من الهجمات المتقدمة (APT) التي استهدفت قطاعات حكومية واتصالات وبنية تحتية رقمية خلال السنوات الأخيرة.

لكن الأهم سياسيًا هو أن هذه الهجمات لم تكن معزولة تقنيًا، بل تعكس بيئة صراع إقليمي متعدد الطبقات، حيث تُستخدم أدوات الاختراق والتجسس كوسيلة لجمع المعلومات، ورسم خرائط نفوذ، واختبار هشاشة المؤسسات. وفي ظل ضعف البنية التكنولوجية المحلية، تتحول سوريا إلى مساحة مفتوحة نسبيًا للتأثير الرقمي الخارجي، سواء عبر الهجمات أو عبر تدفقات المعلومات غير المنظمة.

ب: لبنان – انهيار الثقة المالية وتحوّل الأمن السيبراني إلى ملف اقتصادي

في لبنان، يتخذ الأمن السيبراني بعدًا اقتصاديًا مباشرًا، خصوصًا بعد الأزمة المالية وانهيار القطاع المصرفي. فمع انتقال جزء كبير من النشاط المالي إلى بيئة رقمية غير مستقرة، برزت مخاطر متزايدة تتعلق بحماية البيانات المالية والبنية المصرفية.

في هذا السياق، تعرضت مؤسسات مالية ومحلية لمحاولات اختراق وتسريب بيانات في ظل بيئة فقدت فيها الدولة قدرتها على التنظيم المالي الفعّال. وهنا يصبح الأمن السيبراني امتدادًا للأزمة الاقتصادية نفسها، وليس مجرد قطاع تقني، لأن أي خلل رقمي ينعكس مباشرة على الثقة بالنظام المالي، الذي هو أصلًا في حالة انهيار ثقة.

ج: الأردن – الدولة الرقمية بين التوسع والتحصين الأمني

في الأردن، يأخذ الملف السيبراني طابعًا مؤسسيًا أكثر تطورًا، خصوصًا مع توسع الحكومة الإلكترونية والخدمات الرقمية. وقد أدى هذا التحول إلى رفع مستوى التعرض للمخاطر الرقمية، ليس بسبب هشاشة البنية، بل بسبب اتساع سطح الهجوم الناتج عن الرقمنة.

في هذا الإطار، برز دور المركز الوطني للأمن السيبراني الأردني (NCSC-JO) كجهة تنظيمية مركزية تعمل على بناء منظومة دفاع سيبراني وطنية، بالتوازي مع شراكات دولية لتعزيز قدرات الكشف والاستجابة. سياسيًا، يعكس هذا التوجه إدراك الدولة أن الأمن السيبراني أصبح جزءًا من "الأمن القومي الحديث"، وليس مجرد خدمة تقنية.

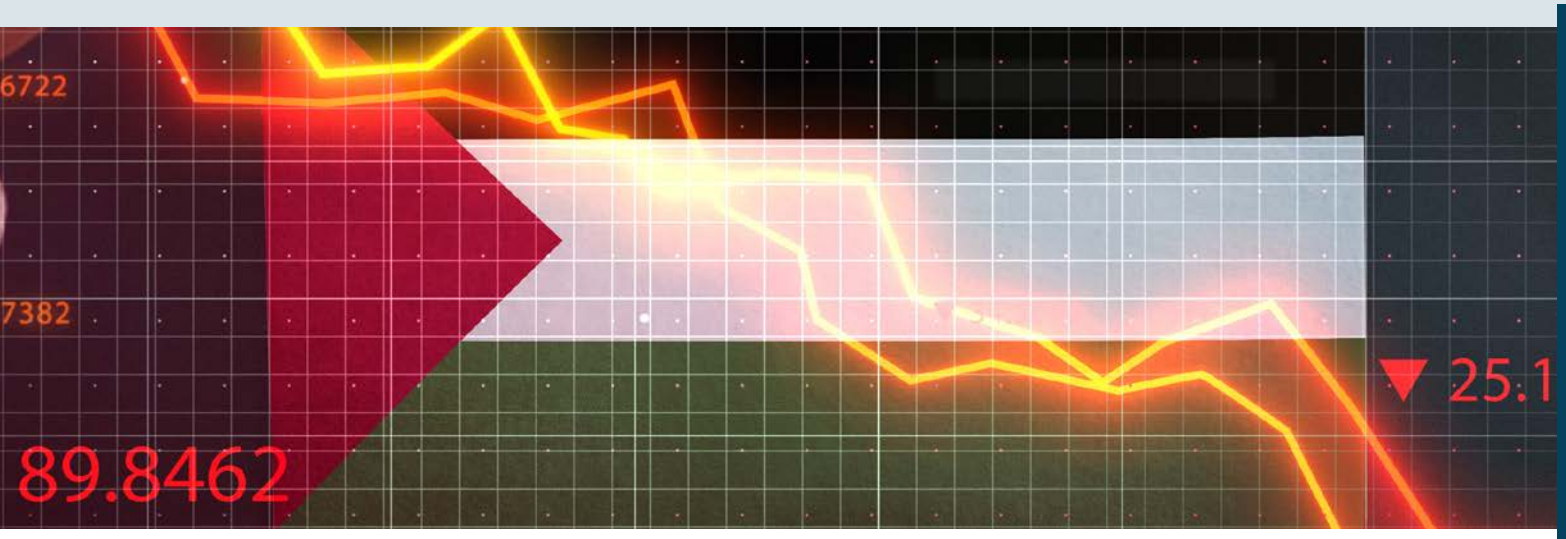

د: فلسطين – السيادة الرقمية في سياق صراع غير متكافئ

في فلسطين، يتداخل الأمن السيبراني بشكل مباشر مع البنية السياسية للصراع. فالفضاء الرقمي هنا ليس محايدًا، بل جزء من بيئة أمنية–سياسية معقدة، حيث تتقاطع المراقبة الرقمية، والاستهداف المعلوماتي، مع دور منصات التواصل في تشكيل الرأي العام العالمي.

في المقابل، أصبح الفضاء الرقمي أداة مقاومة وسردية سياسية، حيث تلعب منصات مثل TikTok و-Insta gram دورًا في نقل الصورة الفلسطينية إلى الخارج، ما حوّل "المحتوى الرقمي" إلى عنصر من عناصر الصراع السياسي ذاته.

هـ: البعد الخليجي – من الأمن الرقمي إلى هندسة الفضاء السيبراني الإقليمي

يلعب الخليج، خصوصًا السعودية والإمارات وقطر، دورًا متناميًا في تشكيل البنية السيبرانية الإقليمية، ولكن ليس فقط عبر الدعم التقني، بل عبر بناء نموذج متقدم للأمن الرقمي يمكن أن يمتد تأثيره إلى دول بلاد الشام.

في السعودية، يشكل الهيئة الوطنية للأمن السيبراني (NCA) أحد أبرز النماذج الإقليمية في بناء إطار تنظيمي متكامل للأمن الرقمي، مع استثمارات كبيرة في حماية البنية التحتية للطاقة والاتصالات والقطاع المالي، ما يجعل المملكة لاعبًا إقليميًا في "حوكمة الفضاء السيبراني".

في الإمارات، برزت مؤسسات مثل Dubai Electronic Security Centre (DECS)، والتي تقود استراتيجية متقدمة في الأمن السيبراني ترتبط مباشرة برؤية الدولة للتحول إلى اقتصاد رقمي عالمي. كما أن الإمارات أصبحت مركزًا للاستثمارات في شركات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، ما يمنحها نفوذًا تقنيًا يتجاوز حدودها الجغرافية.

أما قطر، فقد ركزت عبر National Cyber Security Agency (NCSA) على تعزيز البنية الدفاعية الرقمية للدولة، مع دمج الأمن السيبراني في استراتيجيات الإعلام والاتصال والسيادة المعلوماتية، خصوصًا في ظل الدور الإعلامي العالمي لقناة الجزيرة ومنصاتها الرقمية.

سياسيًا، لا يقتصر الدور الخليجي على الحماية أو الدعم، بل يمتد إلى إعادة تشكيل "معايير الأمن الرقمي" في المنطقة، عبر الاستثمار، والتشريع، والشراكات التقنية. وهذا يجعل الخليج ليس مجرد داعم، بل يجعله فاعلًا في صياغة البنية الرقمية التي تتفاعل معها دول بلاد الشام.

و: ترتيب دول بلاد الشام في الجاهزية التكنولوجية والذكاء الاصطناعي (AI Readiness Ranking)

ضمن المؤشرات الدولية الحديثة لقياس جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي –وأبرزها Government AI Readiness Index الصادر عن Oxford Insights وتقارير UNDP والبنك الدولي حول البنية الرقمية – تظهر دول بلاد الشام ضمن مستويات متباينة تعكس الفجوة بين البنية المؤسسية والاستثمار في التكنولوجيا والقدرات الرقمية. وفق أحدث البيانات المتاحة (2024–2025)، يمكن تقديم ترتيب تقريبي لبلاد الشام على النحو التالي:

باختصار هذا الترتيب لا يعكس فقط "تفوقًا تقنيًا"، بل يعكس بشكل أعمق طبيعة الدولة نفسها، أي أن:

1 الأردن
الأعلى جاهزية في المنطقة:

- الأردن – يحتل مراتب متقدمة عربيًا (حوالى المرتبة 49 عالميًا في بعض التقارير الحديثة)
- يتميز بتقدم في الحكومة الرقمية والبنية التحتية والخدمات الإلكترونية
- مدعوم باستراتيجية وطنية للتحول الرقمي والأمن السيبراني

2 لبنان
جاهزية متوسطة رغم الانهيار المؤسسي:

- يمتلك قطاعَ تكنولوجيا معلومات ناشطًا نسبيًّا (خصوصًا في بيروت قبل الأزمة)
- لكن الأزمة المالية أدت إلى تراجع كبير في الاستثمار والبنية التحتية الرقمية
- يصنف عالميًا ضمن الفئات المتوسطة إلى المتدنية في AI readiness

3 فلسطين
جاهزية محدودة لكن نشاط رقمي اجتماعي مرتفع:

- بنية تحتية رقمية مقيدة سياسيًا وجغرافيًا
- اعتماد كبير على المنصات الرقمية بدل البنية السيادية
- تقدم في الاستخدام الاجتماعي للتكنولوجيا أكثر من البنية المؤسسية

4 سوريا
الأدنى في الجاهزية الرقمية والذكاء الاصطناعي:

- تأثر مباشر بالحرب وتدمير البنية التحتية الرقمية
- ضعف شديد في الاستثمار التكنولوجي والمؤسسات الرقمية
- اعتماد جزئي على شبكات خارجية وخدمات غير محلية

الأردن: دولة مؤسسات تسعى للرقمنة → جاهزية أعلى

لبنان: اقتصاد رقمي موجود لكن منهار ماليًا → فجوة بين الكفاءة والتمويل

فلسطين: تكنولوجيا بدون سيادة كاملة → استخدام عالٍ لكن قدرة مؤسسية محدودة

سوريا: تكنولوجيا مقيدة بالصراع → انهيار بنيوي في الأساس الرقمي

وبالتالي، فإن الفجوة الرقمية في بلاد الشام ليست فجوة تقنية فقط، بل هي انعكاس مباشر لـ (الحرب + الاقتصاد + السيادة + الاستقرار السياسي)، وهذا ما يجعل "الذكاء الاصطناعي" في المنطقة ليس مجرد تطور تقني، بل يجعله مؤشرًا سياسيًا-اقتصاديًا على شكل الدولة ومستقبلها.

LEVANTINE INSIGHTS

مكتب الأردن الافتراضي

TRENDS GLOBAL